

١٢ فرصة استثمارية بـ ٤١٢ مليون دولار لـ «الشيخ نجار» منها تصنيع أطراف صناعية وإسمنت

الموطن

طرحت هيئة الاستثمار ١٢ فرصة استثمارية بقيمة تقديرية تقارب ٤١٢ مليون دولار، في محافظة حلب، تضمنت مجموعة متنقاة من الفرص الاستثمارية الهامة للتنفيذ الفوري في المحافظة عموماً (وفي مدينة الشيخ نجار الصناعية خصوصاً)، يمكن أن توفر عدداً هاماً من فرص العمل الجيدة.

تنوعت اختصاصاتها لتشمل تصنيع الأطراف الصناعية حيث تحمل هذه الفرصة ميزة كبيرة من حيث تلبية حاجة إنسانية ومجتمعية وطنية ملحة، بعد الأزمات المؤسف لأعداد المحتاجين إلى مثل هذا النوع من المنتجات، إضافة إلى ما تفرقه من قطع أجنبي على الاقتصاد الوطني الذي أنهكته الحرب.

إضافة إلى فرصة استثمارية لتصنيع زيوت التزليق المعدنية بأنواعها بما يوفره مثل هذا المشروع من قطع أجنبي ينق على استيراد تلك الزيوت المستخدمة على نطاق واسع جدا في كل أنواع الآليات والمحركات والألات.

وتنوعت باقي الفرص الاستثمارية بين إقامة معمل اسمنت جديد، وتصنيع الأحيار اللازمة للطباعة، وتجميع الجرارات الزراعية، وتصنيع ألواح الخشب المضغوط، وتصنيع الزجاج المجوف والدواهي.

إضافة إلى مشاريع تصنيع العنقات الريحية، وإنتاج الأنابيب البلاستيكية المخصصة لنقل مياه الشرب وغيرها، وتصنيع البراغي المعدنية والزعقات، وتصنيع البطاريات الخفيفة، وتصنيع مواد العزل الحراري، وتصنيع ورق الطباعة الأبيض وورق الكمبيوتر.

وأشارت هيئة الاستثمار في بيان صحفي حصلت «الوطن» على نسخة منه إلى أن الفرص الطروحة على أرض مدينة الشيخ نجار الصناعية لا تحتاج إلى أي إجراءات وهي جاهزة للتشغيل والتنفيذ فوراً، أما الفرص الأخرى فهي لمشروعات قائمة أساساً وحاصلة على كل التراخيص وقد تضررت الجهات التابعة لها.

علي محمود سليمان

كشف مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب عن إعداد ٢٩ فرصة استثمارية جاهزة للتنفيذ المباشر، سوف يتم عرضها خلال فعاليات المنتدى السوري الروسي الذي سيقام افتتاحه يوم الإثنين القادم في العاصمة الروسية موسكو.

وفي تصريح لـ «الوطن» أوضح دياب أن الفرص الاستثمارية تم توزيعها إلى ١٠ فرص استثمارية في قطاع الصناعة لعدد من الصناعات كالإسمنت والذجاج والسماد وغيرها، إضافة إلى ١٠ فرص في قطاع الأشغال العام والإسكان من ضمنها ٤ فرص استثمارية في التطوير العقاري و ٣ فرص استثمارية لخطوط التشييد السريع، إضافة إلى قائمة بتوريدات الآليات اللازمة لإعادة الإعمار، كما سيتم عرض فرصة استثمارية من قطاع النقل تشمل قطار نقل الضواحي لتنفيذ خط قطار دمشق - مطار دمشق الدولي.

مضيفاً بوجود ٦ فرص استثمارية لمشروعات في قطاع النفط والثروة المعدنية لاستثمار الثروات الباطنية، ومشروعين من وزارة الكهرباء في مجالات الطاقات المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية بوساطة الرياح أو الطاقة الشمسية باستطاعات مختلفة.

ولفت دياب إلى أن هيئة الاستثمار قامت بوضع كلف تقديرية للفرص الاستثمارية التي سيتم عرضها، ولكن هذه الكلف سوف تكون تأشيرية نظراً لوجود عدة فرص كلفها قابلة للتفاوض مع المستثمر، حيث إن توفير الكهرباء متنوعة لاستطاعات مختلفة وتنتج لرغبة المستثمر بالاستطاعات التي يريد توليدها، كما أن هناك عدداً من الفرص هي بالأساس مشاريع كانت قائمة وتحتاج إلى إعادة التأهيل والتشييد ولذلك فإن الحديث بالكلف النهائية لهذه المشروعات ما يزال مبكراً لحين الاتفاق على تنفيذها. وأشار دياب إلى أن الهيئة قامت بتجهيز مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الترويج

المنتدى الاقتصادي السوري الروسي نقلة نوعية

٢٩ مشروعاً أمام المستثمرين الروس والسوريين



سورية والاستثمار فيها. وأكد حسن أن العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والسياحة تقف على أعتاب مرحلة جديدة من التطور وأعتقد أن المنتدى سيعطي فكرة واحدة لشكل التعاون الذي يمكن أن يتجه إليه القطاع الخاص وخاصة أن الجانب السوري سيبرز في المنتدى للفرص الاستثمارية ومحفزات العمل في سورية خاصة للأشقاء الروس الذين لهم الأولوية. مضيفاً: إننا جميعاً أمام مسؤولية كبيرة لرسم مسار حقيقي للتعاون بين القطاع الخاص في البلدين بما يترجم توجهات الرئيسين بشار الأسد وفلاديمير بوتين اللذين أعطيا كل الدعم من أجل بناء علاقات ثنائية ريفية المستوى.

مؤكداً أن الحكومة السورية تدعم وتحضن وتشجع أي تعاون بين الشركات السورية والروسية لأن ذلك يؤمن النجاح للمشروعات التي يمكن أن تدخل فيها الشركات الروسية.

حان الوقت

نقل البيان عن رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس تأكيداً أن الوقت قد حان من أجل إحداث نقلة في العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين سورية وروسيا بمشاركة واسعة وجدية وفعالة من القطاع الخاص الذي يبدو جاهزاً للدخول في شراكات مع القطاع الخاص لإقامة مشروعات استثمارية في مختلف القطاعات التي تبدو سورية بحاجة إليها للنفوس باقتصادها ولتلبية متطلبات إعادة إعمارها.

من جانبه نوه نائب رئيس المجلس السوري الروسي الصناعي جمال قنبرية بأن المنتدى يشكل ترجمة لنتائج اجتماعات اللجنة المشتركة التي عقدت في دمشق مؤخراً بحضور ممثلين من الجانبين السوري والروسي. وأكد أن المنتدى يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين البلدين في مجالات واسعة من النشاطات الاقتصادية والاستثمارية والسياحية وحتى الثقافية، وذلك عبر مشاركة ٢٨١ شركة ولو كان المجال مفتوحاً للمزيد لوصول العدد حتى ٥٠٠ شركة روسية تتطلع لأفق واسع لها في سورية وخاصة في ظل وجود تشجيع وتوجيه من القيادة الروسية للعمل في

الروسية من الجانب السوري سمبر حسن أن الاستعدادات انتهت إلى عقد المنتدى الاقتصادي السوري الروسي الذي سيكون بمنزلة منصة حقيقية للانتقال بالتعاون الاقتصادي بين البلدين خطوات مهمة إلى الأمام وبما يلبي العلاقات السياسية المتطورة بين البلدين.

مشيراً إلى أن المنتدى يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين البلدين في مجالات واسعة من النشاطات الاقتصادية والاستثمارية والسياحية وحتى الثقافية، وذلك عبر مشاركة ٢٨١ شركة ولو كان المجال مفتوحاً للمزيد لوصول العدد حتى ٥٠٠ شركة روسية تتطلع لأفق واسع لها في سورية وخاصة في ظل وجود تشجيع وتوجيه من القيادة الروسية للعمل في

من موسكو

تطلق يوم الإثنين القادم أعمال المنتدى الاقتصادي السوري الروسي في العاصمة موسكو الذي يعد الأكبر بمشاركة ٢٨١ رجل أعمال روسياً مقابل ١٢٠ رجل أعمال سورياً، حيث سيقام برعاية الحكومة الروسية، ومن المقرر أن يفتتحه نائب رئيس مجلس الوزراء الروسي دميتري راغوزين، الذي كان أعلن خلال اجتماعات اللجنة السورية الروسية للتعاون المشترك التي عقدت في سوتشي أواخر العام الماضي عن فتح جديد في العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات، وبما ينهض بأوجه التعاون كافة وتوسع مشاركة القطاع الخاص في تطوير التعاون عبر إقامة مشروعات مشتركة يحتاج إليها البلدين.

وفي بيان تلقى «الوطن» نسخة منه، بين رئيس مجلس رجال الأعمال السوري

للاستثمار بين هيئة الاستثمار السورية ووكالة الاستثمار الروسية في حكومة روسيا الاتحادية، وهذه المذكرة سيتم عرضها خلال فعاليات المنتدى السوري الروسي، للبحث في إمكانية توقيعها. ونوه بأن الهيئة ستقوم خلال المنتدى بعرض فيلم ترويجي مترجم إلى اللغة الروسية يستعرض أهم المعلومات عن هيئة الاستثمار وقادشون الاستثمار بما يتضمنه من مزايا ونقاط جذب وتسهيلات، كما سيتم عرض موجز عن المدن الصناعية الثلاث (عندرا والشيخ نجار وحسياء) يتضمن توضيحاً عن المقاسم الصناعية في المدن وآلية التشييد والنافذة الواحدة والخدمات التي تقدم فيها، مع عرض تقديمي للفرص الاستثمارية باللغتين الروسية والإنكليزية ومناقشتها بأسلوب عرض يقرّب من الموقع الإلكتروني لكل فرصة.

الضللي لـ «الوطن»: ٣٠ ألف مشترك هاتفي في دير الزور حالياً المشتركون لن يدفعوا أجوراً عن فترة وجود «داعش»

عبد المنعم مسعود

أجزاء من المنطقة وبالتالي فإن المشتركين لن يدفعوا عن هذه الفترة أي أجور إضافية، موضحاً بأن داعش كان يتقاضى أجوراً لقاء الخدمة المحلية، مؤكداً أن اتصالات دير الزور تمكن من استكمال جميع الفواتير للمقاسم التي كانت يسيطر عليها داعش.

وأشار الضللي إلى تخديم مبانى وزارة الداخلية بمدينة دير الزور والبوكمال مثل إدارة نقل البيانات والسجل العدلي والسجل المدني والهجرة والجوازات إضافة للمرور. وأشار الضللي إلى معاناة فرع اتصالات دير الزور نتيجة قلة قطع التبديل وعدم توافرها بالأسواق المحلية إضافة إلى صعوبة الحصول على مواد البناء من رمل وبحص وحديد واسمنت.

وبين الضللي أن عدد الخطوط الهاتفية حالياً في محافظة دير الزور يصل إلى ٣٠ ألف خط، موضحاً أن الفرع تلقى في المرحلة الأولى ٦٥٦ مليوناً وستين ٥٠٠ مليون للمرحلة الثانية لاستكمال أعمال إعادة الخطوط الهاتفية.

الغربي سعة ١٠٠٠ خط قابل للتوسع لـ ٢٠٠٠ خط ومقسم لاسلكي بمنطقة الميادين سعة ١٠٠٠ خط قابل للتوسع لـ ٢٠٠٠ خط يخدم منطقة الميادين وقسماً كبيراً من ريفها، إضافة إلى تركيب مقسم لاسلكي بمنطقة البوكمال سعة ١٠٠٠ قابل للتوسع لـ ٢٠٠٠ خط يخدم منطقة البوكمال وقسماً كبيراً من ريفها كما تم تركيب مقسم لاسلكي بالريف الشرقي للرقعة سعة ١٠٠٠ قابل للتوسع لـ ٢٠٠٠ خط يخدم مناطق معدان جديد، خميسية، الجابر، البوحمد، غانم العلي، السبخة.

وأشار الضللي إلى إتمام صيانة ٥٠ بالمئة من الشبكة التحاسية لمنطقة الجبلية والموظفين وصيانة ثلاث مجموعات توليد منها بفتح كوات هاتفية من أجل تسديد أجور تركيب خطوط المشتركين الجديدة والفواتير المترتبة عليهم لتحويل الديون الهاتفية التي ترتبت عليهم سابقاً، مبيناً أنه تم قطع الخدمة خلال فترة سيطرة «داعش» الإرهابي على

كشف مدير فرع الشركة السورية للاتصالات بدير الزور رمضان الضللي لـ «الوطن» عن استكمال تشغيل الخط الضوئي لنتهي الجزء الخاص وصولاً إلى مدينة السبخة وتم تركيب وحدة تجهيزات ضوئية بين كجباب ودير الزور، وتم إجراء التجارب بنجاح بين السبخة ودير الزور، لافتاً إلى أنه يتم انتظار اتصالات حمص للانتهاء من انجاز الجزء الخاص بها والذي وصل إلى التشطيبات النهائية، مشيراً إلى أن الأجواء المطيرة والعاصفة تسبب بتأجيل مرحلة التجريب وإيصال الإشارة إلى الأسبوع القادم.

وبين الضللي أن عدد الدارات التي يتم العمل عليها حالياً لا تتجاوز ٥ دارات مبيناً أن سوء الخدمة وتقطعها مرتبط بعودة الخط الضوئي لتعود الخدمة بشكل ممتاز إلى كل المشتركين.

وأعلن الضللي تركيب مقسم لاسلكي بالريف

ألواح شمسية مهربة تنير المنازل في ريف حلب الشرقي الصالح لـ «الوطن»: ٥٢ مليار خسائر الكهرباء في حلب و ٥٨ بالمئة من العدادات خارج الخدمة

قصي المحمد

وأشار الصالح إلى عدم إلغاء عقود أي مشترك مع الكهرباء خلال الأزمات مؤكداً أنه يتم استيفاء مبالغ مالية محددة حسب قانون الاستثمار في الشركة «رسوم عداد» مقدرة بين ٢٥٠-٣٥٠ ل.س لكل دورة فقط.

وفي عملية حسابية لما يطلب دفعه من المشتركين سنوياً لاستمرار العقود بالنسبة للعدادات الخارجة عن الخدمة بين الكهرباء والمشتركين في حلب، تبين أن ما يتم دفعه في كل دورة عن ٧٠٠ ألف عداد ما يقارب ٢١٠ ملايين تقريباً، باستخدام وسطي ٣٠٠ ليرة سورية عن كل عداد، وبالتالي يصل المبلغ سنوياً إلى ١,٢٦ مليار ل.س.

وفيما يخص تحضيرات الشركة لإعادة الكهرباء إلى الريف الحلبي بين الصالح أنه تتم متابعة الإجراءات لإعادة التيار الكهربائي خلال الفترة القادمة.

وزير الأشغال العامة والإسكان لـ «الوطن»: البناء الشاقولي توجه حكومي والشركات الخاصة مدعوة إلى إقامة مشروعات في مناطق السكن العشوائي

صالح حميدي



وزير الأشغال العامة أن الوزارة والحكومة تستنهض القوى الوطنية والمستشارين وتعزز التعاون مع الدول الصديقة للحصول على الخبرات اللازمة في هذا المجال.

ولفت كذلك إلى أن البناء الشاقولي بات واقعاً وتوجهاً للدولة بعد صدور قرار بإبدا الخوص مع عدم التوجه إلى توسيع أي مخطط تنظيمي ما زال المخطط القائم يستوعب البناء الشاقولي الذي يوفر خدمات أكثر ويخفض من الإنفاق العام وبما لا يتعارض مع الأسس التخطيطية والبرنامج التخطيطي للتجمع السكاني وإعادة تقييم المخططات التنظيمية وإعداد الدراسات الفنية والقانونية وتعديل ضابطات البناء في عدد من المحافظات.

وتوقع عرنوس إنجاز خطوط تطوير عليها بشكل كامل خلال النصف الأول من العام الجاري استناداً لتوصية لجنة الخدمات والبنى التحتية لإعداد الأبنية اللازمة لتنفيذ هذه الخطوط خلال الفترة المحددة.

أكبر وحدة سكنية وتحديد مناطق النمو والتقدم العمراني وتمكين الشركات من اختيار مشروعاتها في مناطق محددة وتحديد نطاق التوسع العمراني على المدى القريب والبعيد حيث شارف على الانتهاء من جميع البيانات المطلوبة وذلك من خلال تحديد المكونات التنفيذية للمشروع ضمن إطار التخطيط الإقليمي. وتسمى الوزارة بحسب مصفوفتها ضمن القطاع السكني إلى تحسين مواصفات الأبنية السكنية وتفضيف التكاليف من خلال مجموعة من الإجراءات تتحور على لفظ مفهوم العمارة الخضراء في دفتر الشروط الفنية لمشروعات المؤسسة العامة لإسكان ومشروعات التطوير العقاري، إضافة إلى مساع معالجة واقع قطاع التعاون السكني لجهة الأراضي والإداري والتشريعات عبر تأمين ضواح ممالة لصاحبة الفياء في المحافظات الأخرى ومتابعة التوصيات الرقابية المتعلقة بالقطاع.

وبما يخص دور القطاع الخاص بين

وتوريد آليات جديدة عبر رئاسة مجلس الوزراء ودعم عمليات الإصلاح في بعض الشركات وإعادة الإعمار وإعادة هيكلة لبعضها ودمج بعض الفروع واعتماد مبدأ المشروع هو الوحدة الأساسية في عملية الإنتاج.

وأشار إلى أن رؤية الوزارة المحددة في مصفوفتها التنفيذية للأشهر القادمة تتضمن تطوير عمل الشركات في القطاع الإنشائي وتحديث آلياتها ونقلها إلى مرحلة التوازن ثم إلى الريح، والاستمرار بدراسة التوازن السعري للمشروعات الخاسرة في الشركات الإنشائية كافة وتأمين جبهات عمل وتأمين الأليات المطلوبة لها وضبط النفقات فيها وتخفيض أشكال الهدر كافة وتحسين جودة المنتج واستخدام التقنيات الحديثة.

وعلى صعيد الخريطة الوطنية للسكن المحددة بحسب مصفوفة ورؤية الوزارة بتسعة أشهر بين عرنوس أن هذه الخريطة سوف تشمل المناطق السكنية من أصغر وحدة سكنية إلى

كشف وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس لـ «الوطن» عن دخول أربع شركات في مرحلة التوازن المالي. ويات قدرة على دفع رواتب العمال والعمالين فيها بشكل منتظم، وكل كلف ومستلزمات العمل الخاصة بها، وقطعت بعض الشركات مرحلة مهمة في دفع رواتب العمالة من شركات الطرق والبناء والكهرباء والدراسات، وهناك شركتان في المناطق الأمانة تمكنتا من تحمل تكاليف رواتب جزء مهم من فاضل العمالة في المناطق غير الأمانة، ولف إلى أن في منتصف العام الجاري ٢٠١٨ تكون المشروعات كافة دخلت مرحلة التوازن السعري للاندلاق إلى مرحلة الريح لكل الشركات الإنشائية العامة.

أوضح عرنوس أن تغطية كلفة التوازن السعري جاءت من خلال حزمة إجراءات وقرارات تضمنت تأمين جبهات عمل جديدة وعمليات إصلاح لأليات